مقدمة

تسعى هذه المقالات إلى معالجة أولية لتصور أهم الأُطُر المحلية والقومية والعالمية التى تكوِّن الفضاء المجتمعى الذى تتحرك من خلاله عمليات تشكيل تعليم المستقبل وثقافته . كذلك تحاول فى الوقت ذاته أن ترسم أهم المقومات والمكونات الفنية والعلمية التى تعتمد عليها بنية التعليم وديناميَّاته تحقيقًا لتلك المقاصد .

ويتضح فى المعالجة بصورة مُلحة الارتباط العضوى بين السياقات المجتمعية والأسس والمعايير التى تتطلبها المنظومة التعليمية ، على اعتبار أن التعليم ، كما معلوم بالضرورة ، إنما يمثل نسقًا من أنساق المجتمع الكلى ، وهذا يعنى اشتباك مقومات مستقبل التعليم مع المطالب المجتمعية لتعليم المستقبل ، وما ينجم من علاقات تفاعلية متعددة ، ومن حركية مطردة بينهما .

وقد حررت هذه الدراسات كمقالات متتابعة فى مناسبات مختلفة ، وأردت أن أنشرها فى تلك الصورة ، مع تعديلات أو إضافات هنا وهناك . وقد جاء الحفاظ على صورة المقال لما حرصت عليه عند تحريره منذ البداية وقدر المستطاع ، على أن يجمع بين يسر العبارة ووضوح الفكرة ، مع الالتزام برصانة التناول وعلمية المعطيات .

النموذج المعيارى الفنى :

واتخذت المعالجة التوجه المعيارى الفنى الإنمائى (Normative) فى رسم معالم حركة التطوير لمنظومة التعليم والثقافة ، وإن جاء التركيز على جانب التعلم فى معظم ما تم تناوله ومقتضياته من منظور علومه وفنونه ، فى سياق تنمية مستدامة وإطار ديمقراطى ، وهذا يعنى أن الكاتب قد استهدف معايير كمية ونوعية معينة للوصول إليها فى آفاق

زمنية محددة. وهو بهذا المنحى المعيارى لم يلجأ إلى ما يستخدم عادة فى الدراسات المستقبلية من مشاهد (سيناريوات) ابتداء من النموذج الامتدادى، أى إسقاطات النمو الحالى لنفس المدخلات وتوقع المخرجات من خلال التدخل الروتينى المألوف، بأنماطه ووتائره السابقة . كذلك هناك تصور المشهد الإصلاحى ، الذى يتسم بتدخلات محدودة ، هنا وهناك ، لإصلاح النظام القائم وزيادة تماسكه ، ورَتْقِ ما اهترأ فى نسيجه ، أو سَدِّ ما ظهر من شروخ فى بنيانه . هذا فضلا عمَّا يصطنعه البعض من المشهد (السيناريو) التطويرى أو الابتكارى الذى يسعى إلى إعادة بنية النظام وتطوير ديناميات وأنواع مدخلاته ومخرجاته تطويرًا جوهريًّا يغاير مسيرة الواقع وتوجهاته الراهنة السائدة .

وقد آثر المؤلف اصطناع المنهج المعيارى فى ضوء التصور لحركة المجتمع المصرى خلال سنوات التخطيط طويل المدى وحتى عام ٢٠١٧، والواردة فى وثيقة مجلس الوزراء (مصر والقرن الحادى والعشرين) .

وفى إحدى الدراسات القيمة التى أعدها د . إبراهيم العيسوى كإحدى أوراق المشروع البحثى (مصر ٢٠٢٠) الذى يقوم به منتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الأوسط)، العدد (١) يوليو ١٩٩٨ ، يشير المؤلف إلى مجموعة من التصنيفات التى تم اصطناعها فى دراسة المستقبل ، انطلاقًا من المعطيات والقوى الفاعلة الراهنة للواقع، والمعبرة عن نقطة الأساس بظروفها ومؤشراتها ذات الدلالة ، سواء فى الصورة المجتمعية العامة فى دراسة المجتمع ، أو فى دراسة قطاع من قطاعاته . ولا يتسع المجال هنا لعرض ما أوردته تلك الدراسة القيمة بمفاهيمها وتوجهاتها المختلفة ، والتى يحددها الهدف النهائى لمسيرة الأوضاع الراهنة من نقطة الأساس الأولية نحو المستقبل المنشود.

ومعظم المشاهد (السيناريوات) تبدأ من (السيناريو) المرجعى الامتدادى (Reference) ، أى إسقاطات للاتجاهات الحالية، واستمراريتها بدرجات محدودة من التغيرات المحتملة . وبعضها يبدأ بمشهد احتمال التردِّى والتراجع فى الأوضاع القائمة ، وفى محاولة لإيقاف التردى ، ثم تتحرك المشاهد إلى أوضاع أفضل ، سواء عن

تدخل فى تطوير الأهداف أو فى خلطة أكثر تنسيقاً وتفاعلاً من العوامل ، أو فى اتخاذ القرارات الرشيدة، أو بتوسيع القوى المشاركة فى التحريك نحو المستقبل. وفى جميع الحالات يستهدف التطوير تحسين كفاءة العنصر البشرى ، وتنظيم أكفأ لأساليب الإدارة، والتوظيف الأمثل للموارد ، والاستغلال الفعال للموارد التكنولوجية الملائمة ، وبتوسيع قاعدة الفرص التعليمية لمزيد من المشاركة الأهلية ومؤسساتها المدنية والقوى الفاعلة فيها .

والنموذج المعيارى فى تحديده للأهداف الكمية والنوعية لا ينطلق من خيال جامح، أو أمنيات عذبة ، لكنه محكوم بالواقع الحالى ، وبالإمكانات المتاحة والممكنة والمبدعة لتحقيق تلك الأهداف. وهو توجه قصدى عمدى مستهدف، يريد أن يعبىء الإرادة المجتمعية لاستثمار جميع الإمكانات بلوغًا للمقاصد الكمية والنوعية المستهدفة فى مسافة زمنية معينة . وتكون هذه القيم المعيارية كذلك أداة لتقييم الجهد منذ بداية مسيرة التطوير ، وفى أثنائه ، وفى نهايته . وقد يتحقق بعض الأهداف المعيارية أو كلها ، وقد يتجاوز الإنجاز بعضها أو كلها، كما قد تعترضها بعض الصعوبات والمقاومات ، ويمكن أن تتخذ كذلك مؤشرًا يُستعان به فى تصحيح مسيرة العمل التنموى التربوى ، أو التغيير فى الوسائل والآليات ، أو فى مواجهة مواطن التعثر أو قوى المقاومة .

ومهما قيل عن أن المشهد المعيارى يفرض رؤية مستقبلية «معينة» كما تبين ذلك الدراسة المشار إليها ، إذ قد تتسم بالتحيز أو السلطوية ، إلا أنها تفيد فى تحديد حركة ممكنة ومرغوبة لا مناص منها ، (وعلى صاحب المال أن يدبر المال لها) حسب مقولة طه حسين فى مشهده باعتبار التعليم كالماء والهواء حق لحياة كل إنسان . وتلك هى إحدى الوظائف الهامة للمشهد المعيارى الذى يطرح اختيارًا يوجه التفكير والقرار والتنفيذ فى اتجاهه العام .

دوافع الكتاب وثقافة السوق :

قام المؤلف بتحرير هذه المقالات التى يضمها هذا الكتاب فى وقت تعالت فيه الأصوات الرسمية والشعبية لوضع صورة لتعليم المستقبل، وما يتطلبه نظام التعليم من

تطوير كمى وكيفى ومفاهيمى حتى يتحرك ، ويحرك أنواع الملاءمات المجتمعية المنشودة، والتحديات التكنولوجية لغزوات العولمة وأيديولوجية السوق ، اقتصادًا وثقافة(*) . ومن أهم تلك الملاءمات إعادة التوازن فى الاختلافات بين مطالب النمو الاقتصادى والأرباح المادية والهيمنة التكنولوجية والمعلوماتية من ناحية ، والتنمية الاجتماعية والبعد الإنسانى من الناحية الأخرى .

وفى هذا الصدد يتطلب الأمر تدخل الدولة لإحداث التوازن الرشيد فى إطار حركة الخصخصة وانفلات آليات السوق الطليق، وإيجاد توازن منتظم بين الفردية وتحقيق الذات فى طرف ، وترسيخ مقومات المسئولية الاجتماعية واقتران الحقوق بالواجبات فى الطرف الآخر . وهذه الموازنة مطلوبة كذلك بين الحاجة إلى تنشيط الطلب الداخلى للسلع والخدمات ، وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين من جانب ، مع مواصلة الاهتمام بالطلب الخارجى وشروطه فى التصدير وتدفق رأس المال الأجنبى لمزيد من الاستثمار فى الجانب الآخر . وعلى الدولة فى جميع الحالات أن ترقب حركة التنمية وتأثرها، حتى لا يؤدى النجاح فى الفترة الراهنة إلى نوع من التراخى فى الداخل والخارج، أو تسرب صور الفساد وسيطرة المصالح الفئوية والخاصة على مستلزمات التنمية فى بُعديها : الاقتصادى والاجتماعى .

وباختصار فإن سياسة الانفتاح المطلق على الأسواق العالمية قد أحدثت اختلالات كثيرة فى مجمل قضايا التنمية وما استلزمته من إعادة الهيكلة للاقتصاد ، أو ما عُرف بسياسة الإصلاح الاقتصادى الذى أدى إلى ظهور مشكلات اجتماعية متعددة . ومن أخطرها البطالة، وامتداد دائرة الفقر والفقراء ، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، والمحدودية النسبية الموارد التى يمكن أن تتاح للمجالات الاجتماعية الإنسانية، هدفًا ووسيلة .

ولعل من أهم أسباب تلك المخاطر فى بعض الدول النامية ـ ودول النمور الآسيوية

(*) من أهم ما ظهر من أدبيات فى هذا السياق واهتدى به المؤلف كتاب (التعليم والمستقبل) للدكتور حسين كامل بهاء الدين، وزير التعليم ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٩٧ .

بخاصة، كما سنوضح فيما بعد ـ يكمن فى أن نموها الاقتصادى لم يواكبه تطوير مجتمعى نحو مزيد من المشاركة الشعبية ، وليس مجرد الاعتماد على الاستثمارات لقلّة من الرأسماليين ورجال الأعمال . والدرس المستفاد ، وبصورة حاسمة ، يتلخص فى أن النمو الاقتصادى يظل عرضة للاهتزازات والتقلبات إذا لم تسنده وتدعمه وتحصنه تنمية اجتماعية وتنمية سياسية ديمقراطية ، تترسخ قواعدها باطّراد .

ومع ما جرى من تحوُّل نحو عمليات الخصخصة (أو الخوصصة كما يطلق عليها فى المغرب العربى)، فإن الأمر يتطلب مراجعات فكرية وثقافية إزاء مخاطر المؤسسات المتعددة الجنسية ، وهيمنتها فى مجال الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والإقراض ، هذا إلى جانب الانفتاح والتنافس والاحتكار العولمى والاتصالى عبر السماوات المفتوحة بأقمارها الاصطناعية وقنواتها الفضائية .

ويُطلق على الإطار العالمى الذى أفرز هذه المخاطر تسمية العولمة ، أو الكوكبة ، أو القرية الكونية ، أو النظام العالمى الجديد ، أو عصر المعلوماتية ، أو الموجة الثالثة ، أو اقتصاد السوق الطليق ، أو ثقافة اقتصاد السوق ، أو تحديات القرن الحادى والعشرين ، إلى غير ذلك من المسميات التى يفسر بعضها بعضًا أو يكمله فى بعض من الاستخدامات . وسيظل موضوع موقع التعليم من أهم متغيرات المستقبل ، أيًّا ما كانت أحوال التفسير ونوع المتغيرات الداخلية والخارجية ، كما سيظل مجالاً للبحث والحوار والمجادلة والتنافس والصراع بين مختلف المصالح .

ومما لاشك فيه أن ثمة تغيُّرات كبرى قد حدثت فى عالم اليوم وسوف تستمر تياراتها وتوجهاتها إلى زمن ممتد فى القرن الحادى والعشرين ، وسوف تشكل انعطافًا حضاريًّا حادًّا فى مسيرة التنمية وأبعادها وإشكالياتها ، مقارنة بما كان يجرى حتى التسعينيات من هذا القرن . ففى مصر وفى كثير من الأقطار العربية الأخرى ، وفى غيرها من الدول النامية ، حدث تحول خطير ، جوهره مسئولية الدولة فى إدارة شئون المجتمع . لقد تولت الدولة منذ الاستقلال الوطنى لشعوب العالم الثالث ، مهمات اتخاذ القرار والتنفيذ والتوزيع أحيانًا فى قطاعات الإنتاج والخدمات وتحديد الأسعار . وقد تم ذلك من

خلال نمط رأسمالى تقوم فيه الدولة بتوفير مقومات الرَّفَاهَة للمواطنين، أو من خلال نمط من أنماط التوجهات الاشتراكية فى ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وسيطرتها على قرارات التوزيع والأسعار والخدمات .

لكن هذه الصورة قد تغيرت تمامًا فى ظروفنا الحالية ، وأخذت مصر وغيرها من مجتمعات العالم النامى تتجه إلى التحول نحو اقتصاديات السوق ، مما استتبع تقلص مسئوليات الدولة فى معظم المجالات التى كانت تهيمن عليها إنتاجًا واستهلاكًا واستثمارًا ورفاهة . ومع هذه الأيديولوجية (السوقية) تختل التوازنات القائمة ، وتبرز غلبة توجهات جديدة على المستويين المجتمعى والفردى . ومن تلك الاختلالات التركيز فى التنمية على النمو الاقتصادى وضمور البعد الاجتماعى ، والاهتمام بالتصدير السلعى ، والانفتاح للاستيراد من الخارج ، وسيطرة مؤشرات السوق الخارجية فى مقابل مواجهة الطلب المحلى ، وتوفير الاحتياجات الأساسية لمعيشة المواطنين. وتحكمت أيديولوجية السوق حتى أصبحت هواجس المردود المادى ، وتعظيم الأرباح ، والاندماج المطلق فى ساحة التنافس العالمية ، مسيطرة على تحديد الأولويات فى الإنتاج ، كما غدت من أكثر مشاغل النشاط المؤسسى العولمى بصورة عامة .

النمور الآسيوية بين المدّ والجَزْر :

ولعل جانبا من هذه الاختلالات فى دور الدولة ورقابتها يمثل عاملاً مهمًّا من عوامل الأزمة الآسيوية ، وهو ما يقوم نقيضًا على أيديولوجية الأسواق الحرة التى نسبت إليها ما شهدته أقطار شرقى آسيا من معدلات نمو عالية جدًّا كانت مضرب الأمثال من حيث أهمية الاقتصاد الحر ودوره فى إحداث تلك المعدلات . والواقع الذى لايمكن إنكاره أن قدرًا كبيرًا من تلك الطفرة الاقتصادية يُعْزَى إلى العامل البشرى الذى تميزَ من خلال تعليم واسع النطاق ومرتفع المستوى ، وبكفاءة إنتاجية عالية ، واقترنَ بسياسة للعمالة والتوظيف تقترب من العمالة الكاملة .

هذا فضلاً عمَّا تشير إليه دراسات متعددة حول تلك الأقطار الآسيوية من توافر قيم ثقافية، وعادات للعمل المثابر، وإدراك لأهمية الادخار ، وعدم الإسراف والتبذير والاستهلاك المظهرى فى الحياة العامة والخاصة ، وتوزيع متقارب فى الدخول وعوائد العمل . إن كل هذه العوامل المرتبطة بالتنمية البشرية وكفاءتها وتقديسها للعمل تظل

من العوامل المهمة التى سوف تؤدى بتلك الدول ـ وبغيرها من الدول النامية ـ إلى التغلب على أزمتها الاقتصادية ومعاودة نموها الاقتصادى .

ويشير بعض الباحثين إلى أن من بين أسباب هذه الأزمة المفاجئة فى تلك الدول الآسيوية تجاهل الدولة فى التنظيم والرقابة على حركة الأسواق ، وبخاصة حينما سمحت لمؤسساتها بالاقتراض من الخارج بمعدلات تفوق ما تطلبته ظروف التنمية ، وما ترتب على ذلك من التراخى فى الرقابة على المصارف فى مجال الإقراض والاقتراض . ومن المعلوم أن فتح الأبواب على مصاريعها فى عمليات الاقتراض والاستثمار الأجنبى وفَّر الفرص لما شاب عمليات التنمية من صور الفساد والإفساد . وقد مثّلت كل تلك الاختلالات قيدًا يتعدى الجوانب الاقتصادية إلى الجوانب الاجتماعية فى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، إلى جوانب تأثيرها السلبى على استقلال الإرادة الوطنية ، وحريتها فى التصرف واتخاذ القرار ، وفى انفتاح الشهية نحو تطلعات استهلاكية اقتداء بثقافة السوق وتطلعاته الأمريكية بالذات . ويكفى أن يقرأ المرء إعلانًا تاريخه ٢٨/ ٤/ ١٩٩٨ فى صحيفة قومية بعنوان (ماكدونالدز راعى الطفولة فى مصر!!)(*) . وهذا مما يفرض على تصوراتنا المعيارية التنبه الناقد للتأثيرات الأجنبية والتوجهات والتدخلات الخارجية فى مسيرة التنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعى والثقافى .

التعليم جوهر التنمية البشرية :

ويعنينا من دروس الأزمة الآسيوية إلى جانب ما أصابها من انتكاسة ، ما تشير إليه بعض الدراسات من أن ما أنجزته تلك الأقطار إنما تحقق عن طريق (الجهد والعرق)، وشدة الانضباط ، ومشاركة القوة العاملة بكاملها . لكن إنتاجية رأس المال وقوة العمل لديها قد وصلت إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه فى استثمارها لعوامل الإنتاج ، وأنه كان من المتوقع ، حتى قبل هذه الأزمة ـ أو حتى بعد أن انفك إسارها ـ أن تتباطأ

(*) يشار فى بعض أدبيات علم الاجتماع إلى مفهوم مكدنة الثقافة The macdonalization of culture .
انظر أيضًا كتاب : بنجامين باربر ، عالم ماك : المواجهة بين التأقلم والعولمة ، ترجمة أحمد محمود ، المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومى للترجمة) ، القاهرة ١٩٨٨ .

معدلات النمو فى ضوء قانون تناقص الغلة ومردود العرق والجهد . ويعزى ذلك كما يقال إلى ندرة عنصر الإبداع والابتكار لدى قوة العمل الآسيوية فى مسيرتها السابقة ، وهو العنصر الذى يقوم ضامنًا إلى حد كبير على الاستمرار فى معدلات النمو السابقة واقترابها من معدلات النمو واستقرارها فى الدول الصناعية .

وقد يكون ثمة قدر من المصداقية فى هذا الزعم بأن دول شرقى آسيا تتخلف عن الدول الصناعية فى مجال الابتكار والإبداع العلمى ، وبخاصة فى قاعدته المتمثلة فى مجال العلوم الأساسية ، التى تعتبر بحق مفتاح التقدم التكنولوجى ، كما هو الشأن فى الرياضيات والعلوم الطبيعية والبيولوجية والعلوم الطبية وعلوم الفضاء .

ولكن هذا لا ينسحب على القدرات التطبيقية والتكنولوجية لدى تلك الدول ، سواء تحقق نموها اقتباسًا أو تطويرًا أو تكييفًا لظروف التنمية فى الدول الصناعية . ومهما يكن من أمر قضية النمور الآسيوية فى المرحلة الطويلة من معدلاتها العالية فى التنمية الاقتصادية ومن أزمتها الحالية وإمكانات تجاوزها ، تبقى التنمية البشرية والتعليم فى جوهرها هى أداة تقدمها ، ومصدر القوى الدافقة وراء ما سُمِّىَ بالمعجزة ، كما أنها ستظل ملاذها ومنقذها من محنتها الحالية .

وتشير بيانات التنمية البشرية عام ١٩٩٧ إلى العلاقة الإيجابية بين ترتيب تلك الدول فى دليل التنمية البشرية فى قائمة ١٧٥ دولة فى العالم ، بمؤشر الحالة التعليمية للمراحل التعليمية المختلفة (من نسبة واحد صحيح) ، وذلك فى عام ١٩٩٤ :

اسم الدولة	الترتيب فى دليل التنمية البشرية	مؤشر الحالة التعليمية
اليابان	٧	٠,٩٢
هونج كونج	٢٢	٠,٨٦
سنغافورة	٢٦	٠,٨٥
كوريا الجنوبية	٣٢	٠,٩٣
تايلاند	٥٩	٠,٨٠
ماليزيا	٦٠	٠,٨٠
الفلبين	٩٨	٠,٨٩
أندونيسيا	٩٩	٠,٧٦
الصين	١٠٨	٠,٧٣

وللمقارنة مع بعض الدول الأخرى :

كندا	١	٠,٩٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	٠,٩٨
بريطانيا	١٥	٠,٩٥
إسرائيل	٢٣	٠,٨٨
سوريا	٧٨	٠,٦٨
تونس	٨١	٠,٦٦
مصر	١٠٩	٠,٥٧
المغرب	١١٩	٠,٤٣
الهند	١٣٨	٠,٥٣
باكستان	١٣٩	٠,٣٧
السودان	١٥٨	٠,٤٠

وتوضح البيانات السابقة بصورة عامة ترتيب الدولة فى دليل التنمية البشرية وعلاقته الإيجابية بمؤشر التعليم . والدليل هو محصلة لثلاثة عوامل ، منها الحالة التعليمية إلى جانب متوسط العمر ، ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى . ومؤشر التعليم هو محصلة لمعدل القيد (الاستيعاب) فى النظام التعليمى للفئة العمرية المناظرة من السكان من (٦ ـ ٢٣ سنة) ، أى الملتحقين بالتعليم الابتدائى والإعدادى (المتوسط) والثانوى والجامعى . ومهما كانت المتغيرات أو الظروف المؤثرة فى تلك البيانات، فإن مؤشر التعليم يبرز كعامل مهم من عوامل تقدم الدول فى جميع الأدبيات وخبرات الأمم الإنمائية.

وختامًا ، يمكن أن نقرر بقدر كبير من الثقة بأن للتعليم إسهامًا بالغًا فى التنمية البشرية ، وفى التنمية العامة ، وتشير القرائن والخبرات إلى أنه قوة مؤثرة فى إمكانية تحقيق التنمية المستقلة فى مصر وفى غيرها من البلدان النامية إذا ما تضافر مع حزمة من العوامل الأخرى كالتدريب المتقدم، وأنشطة البحث والتطوير والابتكار المحلى، مع دوام العمل على تنمية هذه الحزمة من العوامل . ومن خلال ذلك يمكن إيجاد نوع من التوازن المنتج والتفاعل الخلاق فى عمليات التنمية . وحسب مقولة د . محمد محمود

الإمام ـ المخطط والاقتصادى البارز ـ يتحقق «التوازن بين التنمية المستقلة ، أى النابعة من الذات ، وبين الإفراط فى الاعتماد المتبادل . . والذى أوجد علاقات اتسمت بعدم التكافؤ بين الدول المتقدمة والنامية ، وأحالت الاعتماد المتبادل إلى علاقة تبعية من جانب الدول النامية » .

ويواصل سيادته التساؤل حول المفهوم الخاطىء للتنمية المستقلة المنشودة والمعتمدة على الذات أولاً ـ فكرًا ، وتشخيصًا ، وقدرة ـ والتى يراها البعض أو يستغلها البعض الآخر ، لتعنى القطيعة مع العالم الخارجى ، فيؤكد أن «الثقة فى الذات هى الدافع إلى توثيق الصلات مع باقى العالم ، وإلى السعى للنهوض بقدرات البشر على الإبداع والابتكار » . وفى هذا السياق الاستقلالى للتنمية « لا يمكن اعتبار انتظار رأس المال الأجنبى منفذًا سليمًا (للتنمية) ، لأن الأصل هو الاعتماد على المدخرات المحلية ، والقدرة على تحويل هذه المدخرات إلى نقد أجنبى لتمول منه احتياجات التنمية » .

وفى جميع الحالات ، لم تعد الميزة النسبية المعتمدة على توافر الموارد الطبيعية أو المعدات الرأسمالية أو رءوس الأموال أو الموقع والظروف المناخية ، هى العوامل الحاكمة فى الإنتاج السلعى والخدمى . لقد غدت المزية التنافسية المستمدة من المعرفة العلمية والتكنولوجية والتنظيمية والإدارية فى موقع الصدارة فى التجارة الدولية . هذا فضلاً عن مقومات التماسك والتكافل الاجتماعى ، وأخلاقيات العمل فى داخل المجتمع ، وقيم التعامل مع الأسواق والعلاقات الدولية .

موضوعات الكتاب :

تضم مقالات هذا الكتاب مجموعتين رئيسيتين من الموضوعات ، الأولى : مجموعة (موقع التعليم والثقافة من التنمية البشرية) ، والثانية : مجموعة (معالم المسيرة فى تعليم المستقبل) . وعلى الرغم من أن التركيز فى المجموعتين يجىء على قضايا تعليم المستقبل فى إطار مفاهيم التنمية المستدامة ، فقد حرصنا فى المجموعة الأولى على أن نطرح قضايا الثقافة بمعناها الأنثروبولوجى ، وبخاصة رصيدها المعرفى والقيمى وتراكماته فى المفاهيم والمواضعات الفكرية السائدة . ثم هى تقترن كخلفية للمنظومة التعليمية لما بينهما من

حركة دائبة لا تنقطع فى التدفق بين تياراتها ، إذ أن كُلاًّ من التعليم والثقافة المجتمعية العامة والرفيعة منبع ومصب للآخر ، يستمد التعليم كثيرًا من توجهاته وأهدافه من الرصيد الثقافى المجتمعى ، وهى مصبه فى الوقت ذاته ، كما أن الثقافة تستمد حركتها من نتاج التعليم ، كما تكون مصبًّا له . وهكذا فى حركة جدلية متصلة لا تنقطع ، سواء فى مَدِّها أو جَزْرها ، و فى حيويتها أو ركودها .

ومن ثم يمكن اعتبار المجموعة الأولى من المقالات ممثلة للفضاء النوعى الفسيح الذى يوفر المعانى والتوجُّهات والإشكاليات والتوترات التى تحكم دور كل من التعليم والثقافة فى مسيرة التنمية البشرية باعتبارها شبيهًا كتاب المقدمة لتاريخ عبد الرحمٰن بن خلدون .

وفى المجموعة الثانية جاء التركيز على معالجة لدراسة حالة التنمية وتعليم المستقبل فى مصر . وبذلك تعتبر المجموعة الأولى مقدمة لتصور المشهد المعيارى لتطوير التعليم فى مصر فى إطار معالم التنمية الشاملة التى رسمها تقرير مجلس الوزراء المصرى (مصر والقرن الحادى والعشرون) . ومع أن دراسة الحالة المصرية تنطلق من معطيات الأساس نحو منطلقات المستقبل لحركة المجتمع المصرى ، إلا أن المحاولة يمكن أن تكون هاديًا لتصورات تسعى إلى تطوير التعليم فى كثير من الأقطار العربية الأخرى .

وينتهى الكتاب بمجموعة من البيانات والمؤشرات الإحصائية الموضحة لحركة التعليم خلال عقد التسعينيات ، والجامعة لكثير من مدخلاته ومخرجاته المتناثرة فى الإحصائيات الرسمية ، سواء بالنسبة للتعليم الجامعى أو التعليم العالى . وقد حاولنا أن نضع معظمها فى صورة مؤشرات وعلاقات بين كثير من تلك المدخلات والمخرجات ، وفى سلسلة زمنية ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً . ولا نشك فى أن هذه البيانات الإحصائية سوف تكون عونًا فى بناء أية خطط أو تصورات لبناء مستقبل التعلم من أجل تعليم المستقبل .

أما بعد :

فَنَوَدُّ أن نؤكد أن التجارب التاريخية ـ ماضيًا وحاضرًا ـ توجد معاملات ارتباط إيجابية

أو سلبية تقوم بين التعليم والثقافة من ناحية ، ومن الناحية الأخرى بين التنمية المطردة، والديمقراطية بأوسع معانى المشاركة الشعبية ، والتقارب أو عدم التفاوت الكبير فى الدخول . وهذا مما يدعونا إلى التأكيد على أهمية تلك الحزمة من التعليم والثقافة والديمقراطية والعدل الاجتماعى فى إحداث تنمية مستدامة ، سواء كانت العلاقة بين تلك المتغيرات علاقة سببية فى بعض أبعادها ، أو علاقة تزامنية مهيأة للتقدم فى بعض أبعادها الأخرى . إن التركيز فى مجال تَوْءَم التعليم والثقافة يمثل طاقة هائلة باعثة على تكوين عقليات مبدعة مجددة لمواجهة متغيرات العصر .

وختاما فإن هدف ما تضمنه الكتاب من مقالات وإحصاءات إنما هو محاولة لاستكشاف الحركة بين الواقع والطموح ، والتعرف على ما يحويه فضاؤها من المتغيرات، ومدى تلاحمها وتفاعلاتها الإيجابية واتساق مسيرتها . ولعل فى هذا المسعى ما يمهد الطريق ويثير الاهتمام الملح لتصور مستقبل التعليم كأحد المتغيرات الهامة باعتباره من القوى الدافعة فى إنجاز مهمات تعليم المستقبل . ونحن على ثقة بأن الاهتداء بمؤشرات معيارية مقصودة سوف يعين على تعويض ما شاب الثقافة والتعليم من قصور فى الماضى ، وعلى ما يمكن أن يتاح لهما من تعبئة فى الموارد والإمكانات. وبذلك يغدو توءم الثقافة والتعليم قوة وعنصرًا فعالاً ومحركًا ومسببًا ومهيئًا ومنتجًا لمقومات البقاء والنماء للمجتمع ، والرخاء والإبداع لدى الإنسان فى عالم اليوم والغد القريب والبعيد .

القاهرة ـ فبراير ١٩٩٩